

The Role of Information Technology Governance within the COBIT Framework in Improving the Quality of Internal Auditing: "A Field Study on Libyan Commercial Banks"

Khaled Abdelkader Al-Areibi ^{1*}, Soad Faisal Bozrida²

^{1,2} Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya

دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية
"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

خالد عبد القادر العريبي^{1*}، سعاد فيصل بوزريدة²
^{2,1} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Khaled.otman@uob.edu.ly

Received: August 10, 2026

Accepted: September 25, 2026

Published: October 13, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to identify the role of Information Technology (IT) governance within the COBIT framework in improving the quality of internal auditing in Libyan commercial banks. The study addressed five main principles: meeting stakeholders needs, covering the enterprise end-to-end, applying a single integrated framework, enabling a holistic approach, and separating governance from management. The study adopted the descriptive-analytical approach, with the study population consisting of 158 individuals, including financial managers, department heads, accountants, and internal auditors working in commercial banks in the city of Benghazi. A total of 113 questionnaires were distributed to the sample members, of which 100 valid questionnaires were retrieved for statistical analysis using SPSS software. The study tested the following hypotheses: The main hypothesis "there is a role for IT governance according to the COBIT framework in improving the quality of internal auditing in Libyan commercial banks", and five sub-hypotheses were derived out from the main hypothesis. The study concluded that IT governance, as defined by the COBIT framework, plays a vital role in improving the quality of internal auditing across all its principles. The study recommended exploring the possibility of adopting the COBIT framework and gradually implementing its principles in a manner consistent with the nature of banking operations and their control requirements. It also recommended developing the professional and technical competencies of internal auditors, enhancing integration among departments, improving control mechanisms and IT risk management, and conducting future studies to evaluate the impact of the actual implementation of the framework on internal audit quality.

Keywords: IT Governance, COBIT Framework, Internal Audit Quality, Libyan Commercial Banks.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال خمسة مبادئ رئيسية، هي: تحقيق مصلحة أصحاب المصلحة، وتغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها، وتطبيق إطار عمل متكامل، وتمكين أسلوب كلي شامل، والفصل بين الحوكمة والإدارة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغ مجتمع الدراسة (158) مفردة من المديرين الماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية في مدينة بنغازي. وُزعت (113) استبانة على أفراد العينة،

واستُردت (100) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وقد اختبرت فرضيات الدراسة المتمثلة في: الفرضية الرئيسية (يوجد دور لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية)، وينفرد من الفرضية الرئيسية خمس فرضيات فرعية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور فعال لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بجميع مبادئه، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة إمكانية تبني إطار COBIT وتطبيق مبادئه تدريجياً بما يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي واحتياجاته الرقابية، مع تطوير الكفاءات المهنية والتقنية للمراجعين الداخليين، وتعزيز التكامل بين الإدارات، وتحسين الرقابة وإدارة المخاطر التقنية، وإجراء دراسات مستقبلية لتقييم أثر التطبيق الفعلي للإطار في جودة المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة تكنولوجيا المعلومات، إطار COBIT، جودة المراجعة الداخلية، المصارف التجارية الليبية.

1. المقدمة

شهد العالم تطورات متسارعة في مختلف المجالات عقب الثورة الصناعية، انعكست آثارها على طبيعة الشركات وأنظمتها الإدارية والتنظيمية وأساليب حوكمتها. ومع ظهور ثورة المعلومات وانتشار التقنيات الحديثة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة المؤسسات وتنفيذ عملياتها، وبرزت الحاجة إلى حوكمة استخدامها بما يضمن تحقيق الأهداف المؤسسية والحد من المخاطر المرتبطة بها، سواء تعلقت بأمن المعلومات أو بسلامة الأنظمة والتطبيقات المستخدمة أو بقرارات الاستثمار في التكنولوجيا (العبيدي، 2019).

وفي ظل تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، تبرز المراجعة الداخلية بوصفها إحدى الوظائف المهمة في منظومة الحوكمة المؤسسية، لما تؤديه من دور في تقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وتقديم خدمات التأكيد والاستشارات. وتكتسب جودة المراجعة الداخلية أهميتها من ارتباطها بقدرة وظيفة المراجعة على تنفيذ مهامها وفق المتطلبات المهنية، وتقييم المخاطر والضوابط، وتقديم نتائج وتوصيات موثوقة تساهم في دعم عملية اتخاذ القرار. وقد أكدت المعايير العالمية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين أهمية الإدارة الفعالة لوظيفة المراجعة، وتنفيذ أعمالها، ومتابعة جودتها وتحسينها بصورة مستمرة (The Institute of Internal Auditors [IIA], 2024) ومع تطور البيئة التقنية للمؤسسات، تزداد أهمية قدرة المراجعين الداخليين على فهم المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات وتقييم الضوابط المتعلقة بها، بما يتناسب مع طبيعة أنشطة المؤسسة ومستوى اعتمادها على التكنولوجيا.

وقد أدى التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور تحديات ومخاطر تتعلق بكيفية حوكمتها وإدارتها، الأمر الذي عزز الحاجة إلى أطر تنظيمية تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر التقنية وتقييمها، وتوجيه استخدام التكنولوجيا بما يتوافق مع أهدافها. وفي هذا السياق، يُعد إطار أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها (Control Objectives for Information and Related Technology (COBIT) أحد الأطر المعروفة دولياً في مجال حوكمة المعلومات والتكنولوجيا وإدارتها. ويوفر الإطار مجموعة من أهداف الحوكمة والإدارة والمكونات التي تساعد المؤسسات على تنظيم مسؤولياتها المتعلقة بالمعلومات والتكنولوجيا، وتحقيق المواءمة بين الموارد التقنية والأهداف المؤسسية، وإدارة المخاطر وتعزيز الرقابة على العمليات ذات الصلة، بما يساهم في تحقيق القيمة من استخدام التكنولوجيا وتحقيق التوازن بين المنافع المتوقعة والمخاطر المحتملة (Information Systems Audit and Control Association [ISACA], 2019).

وتتضح أهمية تطبيق إطار COBIT في المصارف التجارية نظراً لطبيعة أنشطتها المالية، وتعدد عملياتها، واعتمادها على نظم المعلومات في تنفيذ المعاملات ومعالجة البيانات وتقديم الخدمات المصرفية. وتقرض هذه البيئة ضرورة الاهتمام بسلامة العمليات التقنية، وموثوقية المعلومات، وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام الأنظمة الإلكترونية، فضلاً عن ضمان كفاية الضوابط المتعلقة بصلاحيات الوصول ومعالجة البيانات واستمرارية العمليات. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية يتطلب الاهتمام بالآليات التي يمكن أن تساهم في تنظيم حوكمة المعلومات والتكنولوجيا، وتوفير بيئة رقابية ملائمة، ودعم قدرة المراجعين الداخليين على تقييم المخاطر والضوابط المرتبطة بالنظم التقنية.

وفي ضوء طبيعة إطار COBIT وأهدافه، يمكن النظر إلى تطبيقه باعتباره أحد المداخل المحتملة لدعم جودة المراجعة الداخلية، من خلال ما يوفره من تنظيم للعمليات والمسؤوليات المتعلقة بالمعلومات والتكنولوجيا، وأسس لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط، ومعلومات تساعد على فهم البيئة التقنية التي تُنفذ فيها العمليات المؤسسية. ومن المتوقع نظرياً أن تسهم هذه الجوانب في تعزيز قدرة المراجعين الداخليين على فهم المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات، وتطوير إجراءات تقييم الضوابط التقنية، وتحديد أوجه القصور التي قد تؤثر في سلامة العمليات والمعلومات. ومع ذلك، فإن مدى تحقق هذه الإسهامات يظل مرتبطاً بمستوى تطبيق الإطار، وطبيعة البيئة التنظيمية والتقنية للمؤسسة، وكفاءة وظيفة المراجعة الداخلية، ومدى توافر الموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذ مهامها (حسين وخلف، 2019، ISACA، 2024).

وبناءً على ما تقدم، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تطبيق إطار COBIT وجودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، نظراً لما تنسم به هذه المصارف من اعتماد متزايد على نظم المعلومات، وما يترتب على ذلك من متطلبات رقابية ومخاطر تقنية تستلزم وجود وظيفة مراجعة داخلية قادرة على تقييم المخاطر والضوابط المرتبطة بها بكفاءة. ومن ثم، تتجه هذه الدراسة إلى بحث مدى إسهام تطبيق إطار COBIT في دعم جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

2. الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بجودة المراجعة الداخلية وفاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، في ظل التوسع في استخدام نظم المعلومات والتحول الرقمي في المؤسسات المالية والمصرفية. وقد اهتمت هذه الدراسات بدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين الرقابة على نظم المعلومات، وتعزيز كفاءة المراجعين الداخليين، وتطوير إجراءات المراجعة. ويمكن عرض أبرز هذه الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني وطبيعتها علاقتها بموضوع الدراسة الحالية. فقد هدفت دراسة العبيدي وآخرون (2019) إلى التعرف على أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في جودة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية الأردنية، وتوصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية، وأوصت بتعزيز تطبيق الإطار في البنوك. كما تناولت دراسة الزيني (2020) دور إطار COBIT في المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر، وأكدت أهمية الإطار في مساعدة المراجعين على تحديد المخاطر وتقييمها والتعامل مع التهديدات التقنية، مع ضرورة تطوير مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر. واتساقاً مع ما سبق، بحثت دراسة التميمي (2021) أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بالشركات العامة النفطية العراقية، وأظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الإطار وكفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية. في المقابل، توصلت دراسة وهدان وآخرين (2021) في البيئة المصرية إلى عدم وجود تأثير إحصائي معنوي لمحددات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على درجة الاعتمادية على التقارير المالية، مما يشير إلى اختلاف النتائج باختلاف البيئة التطبيقية وطبيعة المتغيرات المدروسة.

وفي الدراسات الأجنبية، هدفت دراسة Thiéry et al. (2023) إلى تحديد العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية، من خلال دراسة الحوكمة ورأس المال البشري وممارسات الاتصال والتواصل، بالاعتماد على بيانات معهد المراجعين الداخليين. وأظهرت النتائج أهمية تطوير رأس المال البشري ومهارات التواصل، إلى جانب وجود ممارسات حوكمة قوية، في تحسين جودة المراجعة الداخلية كما تناولت دراسة عزام وآخرون (2023) تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في المصارف العراقية الخاصة، وأكدت أهمية الحوكمة التقنية في دعم موثوقية التقارير المالية وملاءمتها ودقتها وموضوعيتها. وتبرز أهمية هذه الدراسات في توضيح العلاقة بين الحوكمة والكفاءة المهنية والرقابة. وفي عام 2023، بحثت دراسة Alsaleem and Husin أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في الحد من مخاطر المراجعة في الشركات الأردنية، بالاعتماد على استبانة وُزعت على العاملين في إدارات المالية والمراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات. وأكدت الدراسة أهمية أبعاد الإطار

في تنظيم استخدام الموارد التقنية وإدارة مخاطر المراجعة . ثم تناولت دراسة (Wu et al. (2024) العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط التقنية من منظور المراجعة الداخلية، بالاعتماد على بيانات استبانة شملت 414 مراجعاً داخلياً في تاوان، واستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية. وأظهرت النتائج وجود علاقات إيجابية بين المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وكفاءات المراجعة التقنية وفاعلية عمليات الحوكمة، كما ارتبطت جودة العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وفاعلية الضوابط العامة لنظم المعلومات.

وفي ضوء ما تقدم، بحثت دراسة (Slimani and Negaz (2024) دور المراجعة الداخلية في تقييم حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية، وأظهرت نتائجها أن تقييم الحوكمة التقنية من خلال المراجعة الداخلية يدعم تطبيقها ويعزز عمليات الرقابة الداخلية. وتوضح هذه الدراسات أهمية التكامل بين وظيفة المراجعة الداخلية والحوكمة التقنية في إدارة المخاطر وتحسين الرقابة، مع اختلافها في طبيعة المتغيرات والبيئات التطبيقية. أما في البيئة الليبية، فقد تناولت دراسة Boumedien and Ikryim (2024) العلاقة بين الحوكمة وإدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، بالاعتماد على تحليل 263 استبانة. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وأبعاد إدارة المراجعة الداخلية، بما يشمل التخطيط والاستقلالية والكفاءة وتحسين الإنتاجية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لارتباطها بالقطاع المصرفي الليبي، إلا أنها تناولت الحوكمة بصورة عامة، ولم تركز مباشرة على إطار COBIT كما تناولت دراسة صالح وآخرون (2024) أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأشارت إلى أهمية التعاون بين الأقسام المالية وفرق تكنولوجيا المعلومات. وتوصلت دراسة وهدان وآخرين (2024) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة في فعالية المراجعة الداخلية، فضلاً عن وجود تأثير تفاعلي بينهما، وأوصت بتطبيق مبادئ COBIT المتعلقة بإدارة المخاطر وأمن المعلومات وتطوير مهارات المراجعين الداخليين.

وفي الدراسات الحديثة، تناولت دراسة مهدي وآخرون (2025) دور أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التدقيق الداخلي الإلكتروني بالمصارف التجارية العراقية، بما يرتبط بأهمية تطوير إجراءات المراجعة في ظل الاعتماد المتزايد على النظم الإلكترونية. كما بحثت دراسة Ahmad and Al-Shayeb (2025) أثر ضمانات الأمن السيبراني في جودة المراجعة الداخلية بشركات التكنولوجيا المالية الأردنية، مع دراسة الدور المعدل لإطار COBIT واعتمدت الدراسة على 143 استبانة صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج أثراً إيجابياً لضمانات الأمن السيبراني في جودة المراجعة الداخلية، مع أهمية دور الإطار في تعزيز العلاقة بينهما. وتدعم هذه الدراسة أهمية دمج الحوكمة التقنية مع إدارة المخاطر والأمن السيبراني، رغم اختلاف القطاع محل الدراسة عن المصارف التجارية التقليدية. كما تناولت دراسة Hussein (2025) أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في جودة المراجعة الداخلية، وركزت على المعرفة التقنية للمراجعين والعلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وفاعلية الضوابط العامة لنظم المعلومات. وتبرز أهمية الدراسة في ارتباطها المباشر بموضوع البحث الحالي، إلا أن تفاصيل نتائجها وبياناتها المنهجية تحتاج إلى مراجعة النص الأصلي قبل الاعتماد عليها بصورة نهائية. وفي عام 2025 أيضاً، تناولت دراسة أبو عسكرية وآخرون أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية في جودة المراجعة الخارجية وكفاءة المعلومات الواردة في التقارير، وأكدت أهمية استقلالية المراجعة الداخلية والتنسيق بينها وبين المراجعة الخارجية.

وفي عام 2026، بحثت دراسة Alzeban et al. العلاقة بين كفاءات رئيس المراجعة الداخلية وهيكلي حوكمة تكنولوجيا المعلومات وجودة مراجعة الأمن السيبراني في الشركات المدرجة في المملكة المتحدة. وأظهرت النتائج أن الخبرة التقنية لرئيس المراجعة، والاجتماعات الخاصة مع لجنة المراجعة، ووجود هيكل قوي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ترتبط بتحسين جودة مراجعة الأمن السيبراني. وعلى الرغم من أن الدراسة ركزت على مراجعة الأمن السيبراني، فإنها تدعم أهمية التكامل بين الحوكمة التقنية ووظيفة

المراجعة الداخلية. كما وردت دراسة (Al-Tayan et al. (2026 التي تناولت العلاقة بين تبني إطار COBIT والاستقرار المالي للمصارف التجارية الأردنية؛ ويمكن الاستفادة منها في توضيح أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي، مع الإشارة إلى أنها لا تتناول جودة المراجعة الداخلية مباشرة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح اهتمام الباحثين بحوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز الرقابة وإدارة المخاطر وتحسين جودة المراجعة الداخلية. ومع ذلك، تبرز محدودية الدراسات التي تناولت دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، مما يستدعي تسليط الضوء على هذا الدور في البيئة المصرفية الليبية. وتتميز الدراسة الحالية بتناول دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، من خلال إبراز إسهام ممارسات الحوكمة في دعم الرقابة على نظم المعلومات، وإدارة المخاطر التقنية، وتعزيز كفاءة المراجعين الداخليين. كما تتميز بتركيزها على البيئة المصرفية الليبية، بما يسهم في إثراء الدراسات المحاسبية وتقديم توصيات عملية لتطوير ممارسات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.

3. مشكلة الدراسة

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة اعتماد المؤسسات على الأنظمة التقنية في تنفيذ عملياتها وإدارة مواردها ومعالجة بياناتها، الأمر الذي عزز أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تنظيم استخدام الموارد التقنية، وتحديد المسؤوليات، وإدارة المخاطر المرتبطة بها. وتُعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد المداخل التي تساعد المؤسسات على تحقيق المواءمة بين أهدافها المؤسسية واستخدام التكنولوجيا، من خلال مجموعة من الهياكل والعمليات والممارسات التنظيمية (De Haes & Van Grembergen, 2009) وانطلاقاً من ذلك، تكتسب المراجعة الداخلية أهمية متزايدة في تقييم فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ولا سيما في ظل التوسع في استخدام نظم المعلومات وما يرتبط بها من مخاطر تتطلب تطوير قدرات المراجعين الداخليين على تقييم الضوابط التقنية والالتزام بالمعايير المهنية المنظمة لأعمال المراجعة الداخلية (IIA, 2024).

ويعد إطار COBIT من الأطر المعروفة في مجال حوكمة المعلومات والتكنولوجيا وإدارتها، إذ يوفر مجموعة من أهداف الحوكمة والإدارة والممارسات التي تساعد المؤسسات على تنظيم العمليات التقنية، وتحديد المسؤوليات، وإدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة على استخدام المعلومات والتكنولوجيا (ISACA, 2019). وبناءً على طبيعة هذه الممارسات، يمكن افتراض أن تطبيق الإطار قد يسهم في توفير بيئة تنظيمية ورقابية داعمة لجودة المراجعة الداخلية، من خلال تحسين تنظيم العمليات التقنية وتعزيز الأسس التي يستند إليها تقييم المخاطر والضوابط المرتبطة بنظم المعلومات. غير أن مدى إسهام تطبيق الإطار في دعم جودة المراجعة الداخلية يظل بحاجة إلى الدراسة والتحقق في ضوء طبيعة المؤسسة ومستوى تطبيق ممارسات الحوكمة فيها.

وفي البيئة المصرفية الليبية، تبرز أهمية هذه المسألة في ضوء التحديات المرتبطة بمراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية والرقابة عليها. فقد أشار عبد الهادي (2021)، وفقاً لما ورد في الدراسة المشار إليها، إلى وجود صعوبات تحد من فعالية المراجعة الداخلية في الرقابة على النظم المحاسبية الإلكترونية وحمايتها من الاختراقات الأمنية، وأوصى بضرورة رفع كفاءة المراجعة الداخلية في هذا المجال. وتبرز هذه الإشارة أهمية البحث في المداخل التي يمكن أن تدعم قدرة المراجعة الداخلية على التعامل مع المخاطر التقنية وتعزيز فاعلية الضوابط المرتبطة بها. ومع ذلك، فإن تحديد مدى إسهام إطار COBIT في دعم جودة المراجعة الداخلية يتطلب دراسة هذه العلاقة بصورة مباشرة في سياق المصارف التجارية الليبية.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، من خلال استطلاع

آراء العاملين والمتخصصين بشأن دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات المستندة إلى هذا الإطار في دعم قدرة المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر والضوابط المرتبطة بنظم المعلومات، وتعزيز فاعلية أدائها، والارتقاء بجودة تنفيذ أعمالها.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصالح وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟
2. ما دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟
3. ما دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟
4. ما دور مبدأ تمكين أسلوب كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟
5. ما دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟

4. فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد دور لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

وانبثقت من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور لمبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصالح وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور لمبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور لمبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور لمبدأ تمكين أسلوب كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد دور لمبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

5. هدف الدراسة

التعرّف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة المبادئ الخمسة التي يقوم عليها الإطار، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تطوير الممارسات المهنية والأكاديمية في هذا المجال.

ينبثق عن الهدف الرئيسي للدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

التعرّف على دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصالح وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

التعرّف على دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

التعرّف على دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

التعرّف على دور مبدأ تمكين أسلوب كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

التعرّف على دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT، بما يدعم تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

6. أهمية الدراسة

- من الناحية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء المعرفة المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وجودة المراجعة الداخلية في البيئة المصرفية الليبية، من خلال دراسة دور إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، وتوفير أساس علمي يمكن الاستفادة منه في الدراسات والبحوث المستقبلية ذات الصلة.

- من الناحية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في مساعدة إدارات المصارف التجارية الليبية على تقييم دور إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، وتعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ورفع كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية، من خلال تقديم توصيات ومقترحات قابلة للاستفادة منها عملياً.

7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة أهدافها وتسؤولياتها وفرضياتها، وذلك من خلال جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج واستنتاجات علمية تسهم في توضيح دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية. وقد استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وصياغة الفرضيات، إلى جانب جمع البيانات الميدانية من العاملين بالمصارف التجارية الليبية باستخدام الاستبيان، بهدف قياس دور المبادئ الخمسة لإطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

8. حدود الدراسة

تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في التعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة دور المبادئ الخمسة للإطار في تحسين جودة المراجعة الداخلية. أما الحدود المكانية للدراسة، فقد اقتصر على المصارف التجارية الليبية التي تقع إداراتها الرئيسية أو إدارات فروعها في مدينة بنغازي، والبالغ عددها ثمانية مصارف، وهي: مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط، ومصرف الجمهورية،

ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الصحاري، ومصرف السراي، والمصرف التجاري الوطني. في حين تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى سنة 2026، وهي الفترة التي أجريت خلالها الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع البحث.

9. الإطار النظري

1.9 حوكمة تكنولوجيا المعلومات

ظهر مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات نتيجة الحاجة إلى السيطرة والرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة لأهميتها في العمليات التشغيلية الخاصة بالمصرف فإن ذلك أدى إلى اتساع مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالمجموعات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وذلك لأن عدم توفر الرقابة الصحيحة والسليمة لتكنولوجيا المعلومات يؤثر على الفائدة الحقيقية من استخدام تكنولوجيا المعلومات (مخلف، 2022).

1.1.9 مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، فلا يوجد تعريف محدد متفق عليه، فقد قدم معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) تعريفاً لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في سنة 2003 على النحو التالي: "أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات هي مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وهي جزء مكمل لحوكمة المشروعات، وتتألف من القيادات والهيكلية التنظيمية والعمليات التي تتضمن أن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تساند وتبرز أهداف واستراتيجيات المنشأة" (عوض، 2008، ص 194)، وعرفها (Weill & Ross, 2004, p10) على أنها "القدرة التنظيمية وتصنيع وإمداد وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والعمليات التي تساعد على الاستفادة من القيمة التي تضيفها تكنولوجيا المعلومات إلى المصارف وفي نفس الوقت المساعدة في الرقابة على المخاطر المتعلقة بها والوقاية منها"، وأيضاً ورد تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها "عبارة عن القدرة التنظيمية التي يمارسها كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة تكنولوجيا المعلومات لإحكام الرقابة على صياغة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وذلك لضمان التأكد من اندماج أهداف إدارة تكنولوجيا المعلومات مع باقي الإدارات بالمنشأة" (Wilkins & Chenhall, 2010, p107).

وعرفت جمعية تدقيق ومراقبة أنظمة المعلومات (ISACA) على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تضمن أن نظام Information Technology (IT) للمؤسسة يدعم أهدافها واستراتيجياتها، وأن تلك المجموعة من السياسات والاستراتيجيات يقصد بها توجيه وظيفة لتضيف قيمة للمؤسسة وتقليل مخاطر تقنيات المعلومات" (حمودي، 2016، ص 66)، كما عرفت وزارة التجارة والصناعة البريطانية بأنها "الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو صوتية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، ذلك بواسطة توليفة من الآلات الإلكترونية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية" (قوي، 2010، ص 86).

2.1.9 أطر تنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تعد أطر تنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات متنوعة، ويمكن تصنيفها إلى عدة أطر رئيسية من أبرزها: إطار COBIT الصادر عن ISACA (2009)، وإطار COSO، وإطار ITIL، وإطار Val IT، وإطار Risk IT، وتستخدم هذه الأطر على نطاق واسع في مختلف القطاعات، حيث يركز كل إطار منها على جانب محدد من جوانب الحوكمة. ومن بين هذه الأطر (شهاب، 2017؛ ISACA، 2009):

الإطار الأول لحوكمة تكنولوجيا المعلومات هو إطار أهداف مراقبة أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بها: (COBIT) for من إعداد جمعية التدقيق والرقابة على أنظمة المعلومات (ISACA)، ويتناول إطار COBIT المفاهيم المتعلقة به والمجالات، والعمليات، والأهداف الرقابية، وإرشادات

الإدارة حول النضج والتقييم، وعوامل النجاح الحرجة، ومؤشرات الأهداف الرئيسية، ومؤشرات الأداء الرئيسية.

أما **الإطار الثاني** لحوكمة تكنولوجيا المعلومات فهو إطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) (Committee of Sponsoring Organizations)، ويتضمن خمسة مكونات: بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم الخطر، المعلومات والاتصال، والمراقبة.

الإطار الثالث لحوكمة تكنولوجيا المعلومات هو إطار مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (ITIL) (IT Infrastructure Library framework)، وتم تطويره من قبل الغرفة التجارية في المملكة المتحدة (United Kingdom) في أواخر الثمانينيات، وبعد ذلك أصبح المعيار العالمي في إدارة الخدمة، حيث تم استخدامه كدليل عمل في إدارات الحكومة البريطانية.

الإطار الرابع لحوكمة تكنولوجيا المعلومات هو إطار تسليم القيمة (تحقق القيمة) (IT Value) (Val IT) (Delivery framework)، والذي يعتمد بشكل أساسي على إطار COBIT، وتم تحديثه بواسطة (ISACF) و (ITGI)، كما يتضمن مبادئ ومعايير مقبولة قبولاً عاماً.

الإطار الخامس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات هو إطار مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وتم تطوير هذا الإطار من قبل (ISACA) و (ITGI)، ويعتبر مكملًا لـ COBIT و Val IT، مما يوفر الوقت والتكلفة والجهد، من خلال توفير أفضل الممارسات للمؤسسات بشكلٍ فعال والتركيز على مجالات المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. ويتضمن الإطار أيضًا الممارسات المتعلقة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بتأخير تسليم المشروع، ومخاطر عدم المطابقة، وعدم التوافق، ومخاطر البنية التحتية القديمة لتكنولوجيا المعلومات، كما يوفر إطار مخاطر تكنولوجيا المعلومات إرشادات تساعد الإدارة التنفيذية والإدارة العليا على تحديد المخاطر واتخاذ القرارات التصحيحية لمعالجتها، وبالتالي تمكين المؤسسات من إدارة المخاطر بشكلٍ فعال، كما يساعد إطار مخاطر تكنولوجيا المعلومات المتخصصين على اكتشاف علامات المخاطر في مرحلة مبكرة لاتخاذ التدابير اللازمة بسرعة لحماية المؤسسة.

3.1.9 أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات أداةً أساسيةً لضمان تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية، ولكي تتحقق هذه الأهداف، لا بد من وجود سلسلة من المتطلبات التالية: اعتماد الخطط التشغيلية المناسبة لتحقيق الاستراتيجية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، مما يمكن المؤسسة من بناء علاقات أفضل مع الشركاء، وتطوير إدارة نظام تكنولوجيا المعلومات بهدف تطبيق استراتيجية التحول الرقمي، وإعداد الميزانية المالية لتفعيل آليات تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الحكومية، وتحديد الطرق والوسائل المتعلقة بتفعيل آليات تكنولوجيا المعلومات، والتعرف على أفضل الممارسات في مجال التطوير التكنولوجي والمنصات الرقمية، وضمان كفاءة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحليل الهياكل والقدرات الحكومية بعناية، ووضع إطار عام لتنفيذ ومراقبة حوكمة تكنولوجيا المعلومات (Carlos, 2021).

4.1.9 مفهوم إطار COBIT

يُعد إطار عمل COBIT من أكثر الأطر انتشارًا في مجال حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات، ويُعتبر إطارًا مفتوحًا يُستخدم لمراقبة تكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها، وقد تم تطوير معاييرها من قبل جمعية تدقيق ومراقبة أنظمة المعلومات (ISACA) (العنبي، 2014)، ويُوفر مبادئ قابلة للتنفيذ تدعم الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات. عرّف (الحربي وموكلي، 2012) نموذج COBIT بأنه: "من أشهر الآليات المعتمدة عالميًا في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وهو عبارة عن هيكلية تهدف إلى ربط تكنولوجيا المعلومات بأهداف ومتطلبات أعمال المنظمة عن طريق إيجاد نموذج عام لأنشطة تكنولوجيا المعلومات داخلها، بما يساهم في تحديد الموارد المهمة وتعزيزها وربطها بضوابط تحكّم العمليات والأنشطة والموارد".

وأشار (البلقاسي، 2018، ص 91) إلى أن COBIT: "هو إطار قياسي لديه أدوات تساعد مديري المؤسسات على تقليص الفجوة بين نظم المعلومات والاحتياجات الفنية واحتياجات أعمال المؤسسة الأساسية، ويستخدم لحوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات باعتباره خارطة طريق متقدمة لتحسين مستوى الأعمال وتعزيز الممارسات الرشيدة ودعم الابتكار". كما عرّفه (العبيدي، 2019، ص 39) بأنه: "إطار عمل مفتوح وأداة للرقابة والسيطرة على تقنيات المعلومات، ويوفر معياراً عاماً قابلاً للتطبيق ومقبولاً من أجل أمن المعلومات، وممارسات للرقابة لتدعيم احتياجات الإدارة في متابعة مستوى تأمين تقنية المعلومات، كما يزود مدققي الحسابات بمجموعة من القياسات والمؤشرات للحصول على حوكمة جيدة تساعدهم في إبداء رأيهم في المؤسسات".

5.1.9 أهداف إطار عمل COBIT

يهدف إطار COBIT إلى الربط بين تكنولوجيا المعلومات وأهداف ومتطلبات الأعمال في المؤسسات، عن طريق إنشاء نموذج قياسي شامل لأنشطة تكنولوجيا المعلومات، من خلال التعرف على مواردها المهمة وتعزيزها وربط ذلك كله بضوابط تحكم هذه العمليات والأنشطة. كما تتمحور الأهداف الرئيسية لتطوير إطار عمل COBIT في (ISACA, 2012):

1. المحافظة على معلومات عالية الجودة لدعم قرارات الأعمال.
2. توليد قيمة إضافية للمنشأة من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.
3. تحقيق التميز التشغيلي من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال.
4. الإبقاء على المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات عند مستوى مقبول.

6.1.9 مبادئ إطار COBIT5

أشارت دراسة محبوب ومقدم (2021) إلى أن إطار عمل COBIT يستند إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تُعد الأساس في تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وهي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصلحة: من خلال الحفاظ على التوازن بين الربحية وتقليل المخاطر من ناحية، والاستخدام الأمثل للموارد من ناحية أخرى.
2. التغطية الشاملة للمؤسسة: يجب أن تكون جميع أدوات حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات شاملة لجميع المؤسسة.
3. تطبيق إطار موحد ومتكامل: هناك العديد من معايير وممارسات تكنولوجيا المعلومات، كل منها يوفر إرشادات بشأن مجموعة فرعية من أنشطة تكنولوجيا المعلومات المتوافقة مع COBIT، وبالتالي يمكن أن تكون بمثابة نموذج لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارتها في المؤسسة.
4. تمكين أسلوب شامل: تتطلب الإدارة الفعالة والكفاءة لإدارة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة اتباع نهج شامل، مع الأخذ في الاعتبار العديد من المكونات المتفاعلة (المبادئ والسياسات والأطر، العمليات، الهياكل التنظيمية، الثقافة والأخلاق والسلوك، البنية التحتية والتطبيقات، والأشخاص والمهارات والكفاءات). يحدد COBIT مجموعة من العوامل لدعم تنفيذ نظام متكامل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارتها في المؤسسة، مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة.
5. فصل الحوكمة عن الإدارة: يميز إطار COBIT بين الحوكمة والإدارة، حيث إن هذين المجالين يتضمنان أنواعاً مختلفة من الأنشطة، والتي تتطلب هياكل تنظيمية مختلفة، وتخدم أهداف إدارة وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

2.9 جودة المراجعة الداخلية:

ترتبط جودة المراجعة بجودة المعلومات التي تم مراجعتها، ودرجة الدقة في تلك المعلومات، وقدرة المراجع على تحقيق حيادية المعلومات المحاسبية وعدم تحيزها وخلوها من الأخطاء الجوهرية (عيسى، 2008)، ويتحقق ذلك بتوافر مجموعة من الصفات والمعايير التي يجب توافرها في المراجعين الداخليين من الناحية العلمية والعملية، ومواصفات مرتبطة بإجراءات الفحص والتحقق، بما يساهم في خلق قيمة

مضافة واكتشاف التلاعب والغش بالقوائم المالية (أبو جبل، 2016)، وتشير جودة المراجعة الداخلية إلى القدرة على تقديم تقرير المراجعة الداخلية والوفاء بمتطلبات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من المراجعة الداخلية، مع توافر المعايير المهنية والخاصة بفريق عمل المراجعة الداخلية، والتي من شأنها أن تدعم قدرتهم على اكتشاف الأخطاء، سواء المتعمدة أو غير المتعمدة، وكذلك بعض الإجراءات المرتبطة بعمليات الفحص والمراجعة (رمضان، 2016).

1.2.9 مفهوم جودة المراجعة الداخلية

لم يتفق الأدب المحاسبي على تعريف محدد وموحد وشامل لمفهوم جودة المراجعة الداخلية، وذلك بسبب اختلاف الفئات المستفيدة منه، رغم بعض المحاولات التي ساهمت في قياسها، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن الجودة لا تعتمد فقط على حماية أصول المؤسسة والتأكد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية، بل تمتد إلى كافة أنشطة المؤسسة التي تهدف إلى خلق قيمة مضافة (البياري، 2013). تعرف جودة المراجعة الداخلية بأنها "القدرة على تقديم تقرير المراجعة الداخلية والوفاء بمتطلبات واحتياجات جميع الأطراف المستفيدة من المراجعة الداخلية مع توفر المعايير المهنية والخاصة بفريق المراجعة الداخلية"، كما عرفت "بأنها أداء عملية المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المرتكبة والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية" (أحمد، 2021، ص 677)، كما عرفت الجودة بأنها "مدى المطابقة مع المتطلبات، حيث تسعى المؤسسات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والعمل اليومي لتحقيق أعلى مستوى من الجودة من خلال تقليل الأخطاء واكتشاف الانحرافات بشكل يؤدي إلى تحقيق احتياجات الإدارة، وتعتمد جودة المراجعة الداخلية على حسن سير نظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق لتحقيق الفعالية والكفاءة المناسبة في العمليات بشكل مستمر وحماية أصولها" (عمار، 2023، ص 135).

ومن الناحية المهنية عرفت جودة المراجعة على أنها "قدرة المراجعة على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمؤسسة"، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت على أنها "الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة المراجعة" (عجيلة وزقيب، 2017، ص 67) وعرفت جودة المراجعة الداخلية بأنها "جودة المدخلات المقدمة من قبل المراجعين وذلك أثناء إنجاز الخدمات التدقيقية، وهذا ينعكس على الجودة التي تتم خلال تقديم وتوصيل الخدمات التدقيقية من حيث السرعة في إنجاز المعاملات والدقة في العمل وتوفير الوقت من جهة والمحافظة على المال العام من جهة أخرى" (محمد وآخرون، 2025، ص 667).

2.2.9 أهداف جودة المراجعة الداخلية

أهداف جودة المراجعة الداخلية تتمحور حول دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة من خلال متابعة تنفيذ الخطط وقياس الأداء الفعلي مقارنة بالخطط، وتحليل الانحرافات ومعالجة أسبابها. كما تهدف إلى تعزيز كفاءة العمليات والإنتاجية، وتقييم مدى ملائمة السياسات والإجراءات والالتزام بها، إضافة إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعته بصورة مستمرة. وتشمل كذلك تحليل المعلومات المالية والتشغيلية، وتقييم الجدوى الاقتصادية للأنشطة، وتقديم التوصيات والتقارير التي تساهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق الفاعلية المؤسسية (أحمد، 2021):

1. تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعته؛ ويتوجب على الإدارة وضع نظام مناسب للرقابة الداخلية، كما يجب على المراجعة الداخلية فحص الضوابط ومتابعتها وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها.
2. تحليل المعلومات المالية والتشغيلية من خلال إجراء اختبارات تفصيلية للمعاملات، وفحص التقارير المالية والأساليب المستخدمة في إعدادها.
3. تقييم الجدوى الاقتصادية للعمليات، وتحديد التكاليف والفوائد لقياس كفاءتها وفعاليتها.
4. مراجعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى.

3.2.9 أبعاد جودة المراجعة الداخلية

تُعد جودة المراجعة الداخلية من المفاهيم متعددة الأبعاد، إذ تعتمد على مجموعة من العوامل المهنية والتنظيمية، أبرزها استقلالية المراجع الداخلي وموضوعيته وكفاءته المهنية وتأهيله العلمي. كما تتأثر بمستوى التعليم والخبرة العملية، والاستقلال التنظيمي، والالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي، وجودة إجراءات المراجعة ومخرجاتها. ويمكن تصنيف محددات جودة المراجعة الداخلية إلى بُعدين رئيسيين: الأول يتعلق بفريق المراجعة الداخلية، ويشمل المؤهلات العلمية والخبرة والتعليم المستمر والموضوعية؛ أما الثاني فيتعلق بالبيئة التنظيمية، ويشمل الاستقلال التنظيمي، ودعم الإدارة العليا، والتبعية الإدارية، وجودة الأداء، وبذل العناية المهنية، والالتزام بالمعايير المهنية. وبناءً على ذلك، ستركز هذه الدراسة على استقلالية المراجع الداخلي وموضوعيته وكفاءته المهنية وبذله العناية المهنية الواجبة (الجعفري، 2022):

أولاً: استقلالية المراجع الداخلي:

تشير استقلالية المراجع الداخلي إلى قدرته على تكوين رأي مهني مستقل ومحايّد بشأن الموضوعات التي تخضع للمراجعة، بعيداً عن أي تأثيرات أو مصالح شخصية أو علاقات قد تؤثر في نزاهة أحكامه المهنية. ولضمان تحقيق هذه الاستقلالية، أكد المعيار رقم (1100) الصادر عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين ضرورة تمتع وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلال التنظيمي، بما يتيح لها التواصل المباشر مع الإدارة العليا في المؤسسة، ويسهم في تعزيز موضوعية أعمال المراجعة وفعاليتها.

ثانياً: موضوعية المراجع الداخلي:

تتمثل موضوعية المراجع الداخلي في قدرته على أداء مهامه المهنية بحياد ونزاهة، دون التأثير بآراء الآخرين أو بمصالحه الشخصية أو مصالح الأطراف الأخرى عند تكوين أحكامه المهنية. وفي هذا السياق، أكد المعيار رقم (1120) الصادر عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين ضرورة التزام المراجع الداخلي بالحياد وعدم التحيز أثناء تنفيذ أعمال المراجعة، كما شدد ميثاق الأخلاقيات المهنية للمعهد على أهمية التحلي بمستوى مرتفع من الموضوعية المهنية عند جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط محل المراجعة وتقييمها وإيصال نتائجها إلى الجهات المعنية.

ثالثاً: الكفاءة المهنية:

تتمثل الكفاءة المهنية في امتلاك المراجع الداخلي للمؤهلات الأكاديمية المناسبة، والخبرة العملية اللازمة، والحرص على مواصلة التعليم والتطوير المهني. وتُعدّ الكفاءة المهنية والتأهيل العلمي والتدريب الأكاديمي من المتطلبات الأساسية التي ينبغي توافرها في المراجع الداخلي، إلى جانب امتلاكه المعارف والمهارات اللازمة لتحمل المسؤوليات المترتبة على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية. كما يجب عليه الالتزام بالعناية المهنية اللازمة عند أداء أعمال المراجعة، بما يسهم في ضمان جودتها وتحقيق أهدافها.

رابعاً: بذل العناية المهنية:

يقصد ببذل العناية المهنية التزام المراجع الداخلي بتحمل المسؤولية اللازمة عند أداء مهامه، والحرص على تنفيذ أعمال المراجعة وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة، بما يشمل تطبيق الإجراءات المناسبة أثناء العمل الميداني وإعداد التقارير بالمستوى المطلوب من الجودة والدقة. ويتطلب ذلك امتلاك المراجع الداخلي المهارات والخبرات اللازمة لأداء عمله بكفاءة، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة وقيمها. وفي حال عدم توافر الكفاءة والخبرة الضرورييتين لدى المراجع الداخلي، أو إخفاقه في بذل العناية المهنية المطلوبة أثناء أداء مهامه، فقد يُعدّ ذلك إخلالاً بواجباته المهنية، مما قد يعرضه للمساءلة المهنية أو القانونية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

3.9 العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT وجودة المراجعة الداخلية

ترتبط حوكمة تكنولوجيا المعلومات بجودة المراجعة الداخلية من خلال دورها في تنظيم العمليات التقنية، وتعزيز الرقابة على نظم المعلومات، وتحسين إدارة المخاطر، وتوضيح المسؤوليات داخل المؤسسة. ويوفر إطار COBIT منهجاً لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارتها، بما يساعد على تحقيق التكامل بين الأهداف المؤسسية والعمليات التقنية والرقابية. ويمكن أن تنعكس هذه الجوانب على جودة المراجعة الداخلية من خلال دعم تقييم الضوابط، وتحسين توافر المعلومات اللازمة للمراجعين، وتعزيز القدرة على تحديد المخاطر وأوجه القصور الرقابي (ISACA, 2012). وتتضح هذه العلاقة من خلال المبادئ الخمسة للإطار، وذلك على النحو الآتي (ISACA, 2012; IIA, 2024) :

1.3.9 دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصالح في تحسين جودة المراجعة الداخلية

يمكن أن يساهم هذا المبدأ في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال توجيه أعمال المراجعة نحو المجالات الأكثر ارتباطاً بأهداف المصرف واحتياجات أصحاب المصالح، بما يساعد على تحديد أولويات المراجعة وتقييم المخاطر ذات الأهمية، وتقديم نتائج وتوصيات أكثر ملاءمة لمتخذي القرار.

2.3.9 دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها في تحسين جودة المراجعة الداخلية

يمكن أن يساهم هذا المبدأ في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال شمول تقييم المخاطر والضوابط لمختلف الإدارات والعمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، بما يساعد على اكتشاف أوجه القصور الرقابي وتعزيز التنسيق بين الوظائف المختلفة، وتحقيق تغطية أكثر شمولاً للعمليات المصرفية.

3.3.9 دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل في تحسين جودة المراجعة الداخلية

يمكن أن يساهم هذا المبدأ في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال توفير مرجعية متكاملة لتنظيم ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتقييم ضوابطها، بما يعزز اتساق إجراءات المراجعة والتوثيق وإعداد التقارير، ويساعد على تحسين التنسيق بين الإدارات المعنية بالرقابة والمخاطر وتكنولوجيا المعلومات.

4.3.9 دور مبدأ تمكين أسلوب كلي في تحسين جودة المراجعة الداخلية

يمكن أن يساهم هذا المبدأ في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال مراعاة تكامل الجوانب التنظيمية والبشرية والتقنية عند تقييم المخاطر والضوابط، بما يساعد المراجعين على تكوين فهم شامل للعمليات ونظم المعلومات، والاستفادة من المعلومات والمهارات والموارد اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة بكفاءة.

5.3.9 دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة في تحسين جودة المراجعة الداخلية

يمكن أن يساهم هذا المبدأ في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال توضيح المسؤوليات والصلاحيات، وتعزيز المساءلة عن إدارة المخاطر وتنفيذ الضوابط ومعالجة الملاحظات الرقابية. كما يساعد تحديد الأدوار على تسهيل متابعة التوصيات ورفع نتائج المراجعة إلى الجهات المختصة، بما يدعم موضوعية أعمال المراجعة وفعاليتها، مع مراعاة المتطلبات المهنية المتعلقة باستقلال وظيفة المراجعة الداخلية.

10. الدراسة الميدانية:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت للتعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية. ويستند هذا الجزء إلى البيانات التي جمعت من خلال استبانة وُجّهت إلى العاملين في إدارات المحاسبة والمراجعة وتكنولوجيا المعلومات بالمصارف محل الدراسة. كما يتناول وصف أداة الدراسة وعينة البحث، وتوضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وصولاً إلى عرض النتائج ومناقشتها، واستخلاص التوصيات.

1.10 مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية التي تقع إداراتها الرئيسية أو إدارات فروعها في مدينة بنغازي، والبالغ عددها (8) مصارف، وهي: مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط، ومصرف الجمهورية، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الصحاري، ومصرف السراي، والمصرف التجاري الوطني. وبلغ إجمالي أفراد مجتمع الدراسة (158) مفردة، من مديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، والمراجعين الداخليين. ولتحديد حجم عينة الدراسة، اعتمد جدول (Krejcie & Morgan (1970)، حيث بلغ حجم العينة المعتمدة في الدراسة (113) مفردة. وقد اختير أفراد العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية النسبية، بما يضمن تمثيل الفئات الوظيفية المختلفة في مجتمع الدراسة بصورة تتناسب مع حجم كل فئة، وذلك بهدف التعرف على وجهات نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية بشأن الدور المتوقع لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في حال تطبيق هذا الإطار. وفيما يأتي استعراض لتوزيع استمارات الاستبانة على المصارف التجارية محل الدراسة.

جدول (1) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

النسبة	الصالحة للتحليل	الفاقد	الموزعة	المجتمع
83.33%	10	2	12	مدير إدارة
90.63%	29	3	32	رئيس قسم
89.29%	50	6	56	محاسب
84.62%	11	2	13	مراجع داخلي
88.5%	100	13	113	الإجمالي

يتضح من الجدول (1) أنه تم استرداد (100) استبانة من إجمالي (113) استبانة موزعة، بنسبة استجابة بلغت نحو (88.5%)، في حين بلغ عدد الاستبانات غير المستردة (13) استبانة، بنسبة بلغت نحو (11.5%)، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع معدل الاستجابة، الأمر الذي يعزز ملاءمة البيانات المتحصل عليها لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

2.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

1. ثبات مقياس الدراسة (Reliability) معامل ألفا كرونباخ للتأكد من أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة عن تساؤلاتها، كما استخدم الصدق الإحصائي (Validity Statistical) للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.
2. استخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، الأمر الذي ترتب عليه تحديد نوع الاختبارات سواء كانت البارامترية أو اللابارامترية.

3. الإحصاء الوصفي: استخدمت مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لجميع محاور الدراسة الرئيسية، كذلك استخدمت مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري (Standard Deviation) بغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة والخاصة بمحاور الدراسة الرئيسية.
4. الوزن النسبي للتعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
5. الإحصاء الاستدلالي: اختبار (T) في حالة عينة واحدة (Sample T-test) وتم استخدامه للتأكد من مدى دلالة المتوسط لكل من إجمالي المحاور المتكونة منها الدراسة.

3.10 أداة الدراسة

للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد صُممت الاستبانة بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة، وقُسمت إلى قسمين رئيسيين: تناول القسم الأول الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في العمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة. بينما خُصص القسم الثاني للتعرف على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة بشأن دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، وتضمن خمسة أبعاد فرعية، هي:

- البُعد الأول : تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتكوّن من (5) عبارات.
- البُعد الثاني : تغطية المؤسسة من البداية إلى النهاية، وتكوّن من (5) عبارات.
- البُعد الثالث : تطبيق إطار عمل متكامل، وتكوّن من (5) عبارات.
- البُعد الرابع : تمكين أسلوب كلي، وتكوّن من (5) عبارات.
- البُعد الخامس : الفصل بين الحوكمة والإدارة، وتكوّن من (5) عبارات.

وبذلك، بلغ إجمالي عدد عبارات القسم الثاني من الاستبانة (25) عبارة، موزعة بالتساوي على الأبعاد الخمسة.

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معاملات الثبات لأبعاد متغير دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT5 في تحسين جودة المراجعة الداخلية، كما هو موضح في الجدول (2) وقد تراوحت معاملات الثبات للأبعاد بين (0.670–0.778)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.885). وتشير هذه القيم إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة مقبولة من الثبات، بما يعكس اتساق فقرات الاستبانة وتماسكها الداخلي، ويدعم إمكانية الاعتماد عليها في قياس أبعاد الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج المستخلصة منها.

جدول (2) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بعد مبدأ احتياجات أصحاب المصلحة	5	0.734	0.856
بعد مبدأ تغطية المؤسسة	5	0.726	0.852
بعد مبدأ الإطار المتكامل	5	0.753	0.867
بعد مبدأ تمكين أسلوب كلي	5	0.778	0.882
بعد مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة	5	0.670	0.818

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات ككل	25	0.885	0.940

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال نوعين من الصدق، هما الصدق الظاهري (صدق المحكمين) والصدق الإحصائي. وللتحقق من الصدق الظاهري، عُرضت الاستبانة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجالي المحاسبة والإحصاء، بهدف التأكد من سلامة صياغة الفقرات ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وقد أجريت التعديلات التي أوصى بها المحكمون، والتي اقتصرَت في معظمها على بعض التعديلات اللغوية.

كما تم التحقق من الصدق الإحصائي باستخدام أسلوب الصدق الذاتي، وذلك من خلال احتساب معاملات الصدق لأبعاد متغير دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، كما هو موضح في الجدول (2) وقد تراوحت معاملات الصدق لأبعاد الدراسة بين (0.818-0.882)، في حين بلغ معامل الصدق الكلي لأداة الدراسة (0.940) وتشير هذه القيم إلى ارتفاع معاملات الصدق، بما يدعم تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الصدق، وقدرتها على قياس أبعاد الدراسة بصورة مناسبة.

4.10 اختبار اعتدالية البيانات

يُستخدم اختبار اعتدالية البيانات للتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد تم استخدام اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتحقق من اعتدالية بيانات الدراسة، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

شابيرو- ويلكس			متغيرات الدراسة
الدالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.060	99	0.952	بعد مبدأ احتياجات أصحاب المصلحة
0.062		0.956	بعد مبدأ تغطية المؤسسة
0.074		0.961	بعد مبدأ الإطار المتكامل
0.051		0.930	بعد مبدأ تمكين أسلوب كلي
0.074		0.961	بعد مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة
0.664		0.990	دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات

وأظهرت النتائج أن قيم الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة جاءت أكبر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha = 0.05$)، حيث تراوحت بين (0.051) و (0.664) وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود دلالة إحصائية على انحراف البيانات عن التوزيع الطبيعي، مما يدعم افتراض اعتدال توزيعها، ويتيح استخدام الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، مع مراعاة ملائمة هذه الاختبارات لطبيعة البيانات وشروط تطبيقها.

5.10 تحليل بيانات الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تم تحليل البيانات الأولية للمشاركين في الدراسة كما وردت في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو الآتي:

– توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	9	9.0%
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	42	42.0%
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	25	25.0%
	من 45 سنة فما فوق	24	24.0%
	المجموع	100	100%

من خلال الجدول (4) الذي يتضمن تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة حسب متغير العمر يتبين أن النسبة الأعلى كانت للفئة العمرية (من 25 إلى أقل من 35 سنة) وبلغت (42.0%)، يليه جاء العمر (من 35 إلى أقل من 45 سنة) ونسبة بلغت (25.0%)، ثم العمر (45 سنة فما فوق) وبلغت نسبتها (24.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت نسبة العمر (أقل من 25 سنة) ونسبة (9.0%) من إجمالي عينة الدراسة.

– توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم	9	9.0%
	بكالوريوس	72	72.0%
	ماجستير	17	17.0%
	دكتوراه	2	2.0%
	المجموع	100	100%

من خلال الجدول (5) الذي يضمن تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت للمؤهل العلمي (بكالوريوس) وبلغت (72.0%)، مما يشير إلى أن أغلب المشاركين يمتلكون الحد الأدنى من التأهيل الأكاديمي اللازم لفهم مفاهيم المحاسبة والمراجعة، وهو ما يوفر قاعدة معرفية موثوقة للدراسة، يليه نسبة المؤهل العلمي (ماجستير) وبلغت (17.0%)، وهو ما يعكس وجود شريحة من العينة ذات مستوى علمي متقدم، مما يساهم في تعزيز جودة النتائج وفهم أعمق للأسئلة، ثم يليه نسبة المؤهل العلمي (دبلوم) وبلغت (9.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المؤهل العلمي (دكتوراه) وبلغت نسبته (2.0%) من إجمالي عينة الدراسة.

– توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	مدير إدارة مالية	10	10.0%
	رئيس قسم	29	29.0%
	مراجع داخلي	11	11.0%
	محاسب	50	50.0%
	المجموع	100	100%

من خلال الجدول (6) الذي يضمن تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي يتبين أن النسبة الأعلى كانت الوظيفة (محاسب) وبلغت نسبتها (50.0%)، وهذا يشير إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة من المحاسبين، ما يعزز شمولية الدراسة في تغطية وجهات النظر المرتبطة بإعداد البيانات المالية وفهم مفاهيم الجودة المرتبطة بها، ثم المسمى الوظيفي (رئيس قسم) وبلغت نسبتها (29.0%)، مما يساهم في إضافة رؤى من مستوى إشرافي متوسط حول عمليات المراجعة والجودة المحاسبية، يليها (مراجع داخلي) وبلغت (11.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت نسبة المسمى الوظيفي (مدير إدارة مالية) وبلغت (10.0%).

– توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	19.0%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	39	39.0%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	15	15.0%
	15 سنة فأكثر	27	27.0%
	المجموع	100	100%

من خلال الجدول (7) الذي يضمن تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة يتبين أن النسبة الأعلى كانت لسنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبلغت (39.0%)، ما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يمتلكون خبرة متوسطة، وهو ما يعزز موثوقية المعلومات ويتيح رؤية متوازنة بين الحداثة والمعرفة العملية، يليه سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) وبنسبة بلغت (27.0%)، مما يضيف بعداً من الخبرة الطويلة والرؤية الواسعة لممارسات المحاسبة والمراجعة، ثم سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) وبلغت نسبتها (19.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) وبنسبة (15.0%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يعكس تنوعاً متوازناً في سنوات الخبرة، يجمع بين الحيوية المعرفية والرصانة المهنية.

6.10 تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

السؤال الرئيسي: ما مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية قيد الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	بعد مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة	4.17	0.540	83.4
2.	بعد مبدأ تغطية المؤسسة	4.05	0.533	81
3.	بعد مبدأ الإطار المتكامل	4.14	0.497	82.8
4.	بعد مبدأ تمكين أسلوب كلي	4.02	0.584	80.4
5.	بعد مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة	4.04	0.535	80.8
	المتوسط العام لدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات	4.08	0.400	81.6

يتضح من الجدول (6) أن بُعد دور مبدأ احتياجات أصحاب المصلحة جاء في المرتبة الأولى وبلغ متوسطه الحسابي (4.17) بانحراف معياري (0.540)، ووزن نسبي (83.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد دور مبدأ تمكين أسلوب كلي بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وانحراف معياري (0.584) ووزن نسبي (80.4%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.400) ووزن نسبي (81.6%)، ما يعني أن مستوى دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT بالمصارف محل الدراسة كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. قد يعكس تقدم مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة أهمية مراعاة احتياجات الأطراف المعنية، في حين يشير حصول مبدأ تمكين أسلوب كلي على المرتبة الأخيرة إلى أنه، رغم ارتفاع تقييمه، قد يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتعزيز دوره في تحسين جودة المراجعة الداخلية.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المكونة لأبعاد هذا المتغير وذلك على النحو التالي:

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	زيادة ثقة الإدارة وتحسين فعالية المراجعة الداخلية	4.33	0.637	86.6
2.	تحسين الشفافية والوضوح في تقارير المراجعة الداخلية	4.22	0.733	84.4
3.	تأخذ إدارة المؤسسة بعين الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة عند التخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية	4.05	0.757	81.0
4.	تحسين اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات المراجعة الداخلية	4.16	0.801	83.2
5.	تحسين الاستجابة لمتطلبات الجهات الرقابية	4.12	0.924	82.4
	المستوى العام لبُعد دور مبدأ أصحاب المصلحة	4.17	0.540	83.4

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة كانت ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً، وتراوح ما بين (4.33-4.05) وبوجه عام، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة (4.17)، بانحراف معياري (0.540)، ووزن نسبي (83.4)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وفق إطار COBIT 5 في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى أن مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وفق إطار COBIT يُعد من المبادئ التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية. وقد يعكس

ذلك أهمية مراعاة احتياجات أصحاب المصالح وتوقعاتهم عند وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، بما يدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية.

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مبدأ تغطية المؤسسة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يساعد شمول إطار الحوكمة لكافة أقسام المؤسسة في تحسين فاعلية المراجعة الداخلية	4.02	0.724	80.4
2.	تحسين تكامل وتنسيق عمليات المراجعة الداخلية عبر مختلف الوحدات التنظيمية	3.96	0.724	79.2
3.	تساهم التغطية الشاملة للمعلومات والتقنيات داخل المؤسسة في تعزيز جودة تقارير المراجعة الداخلية	4.14	0.766	82.8
4.	يعزز من قدرة المراجعة الداخلية على تقديم قيمة مضافة للإدارة العليا	4.10	0.810	82.0
5.	يغطي نظام الحوكمة جميع مراحل دورة حياة المعلومات مما يدعم دقة المراجعة الداخلية	4.01	0.835	80.2
	المستوى العام لبُعد دور مبدأ تغطية المؤسسة	4.05	0.533	81

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها كانت جميعها مرتفعة، وتراوح ما بين (3.96–4.14) وبوجه عام، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها (4.05)، بانحراف معياري (0.533)، ووزن نسبي (81%)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى أهمية مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها إلى نهايتها في تعزيز التكامل بين أنشطة المؤسسة وعملياتها، بما يدعم تحسين جودة المراجعة الداخلية. وقد يعكس ذلك إدراك أفراد العينة لأهمية شمول حوكمة تكنولوجيا المعلومات لمختلف العمليات والوظائف داخل المصارف التجارية الليبية، بما يسهم في تعزيز الرقابة وتحديد المخاطر المرتبطة بها.

جدول (9) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مبدأ إطار العمل المتكامل

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يساعد في توحيد مفاهيم المراجعة الداخلية وتحسين جودتها	4.23	0.601	84.6
2.	يساهم في تقليل التكرار والازدواجية في إجراءات المراجعة الداخلية	4.11	0.723	82.2
3.	يؤدي إلى تحسين استجابة المراجعة الداخلية للمخاطر المتغيرة في بيئة العمل	4.20	0.682	84.0
4.	يعزز موثوقية المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة العليا في اتخاذ القرارات	4.19	0.734	83.8
5.	يساعد على تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال داخل المؤسسة	3.97	0.758	79.4
	المستوى العام لبُعد دور مبدأ إطار عمل متكامل	4.14	0.497	82.8

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل كانت ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً، وتراوحت ما بين (3.97–4.23)، وبوجه عام، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل (4.14)، بانحراف معياري (0.497)، ووزن نسبي (82.8%)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى أهمية مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في دعم التنسيق والتكامل بين ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف التجارية الليبية، بما قد يساهم في تحسين جودة المراجعة الداخلية. كما تعكس النتائج أهمية تبني إطار متكامل يساعد على توحيد السياسات والإجراءات وتعزيز الرقابة على نظم المعلومات.

جدول (10) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يساعد على تحقيق رؤية شاملة لجميع العمليات والأنظمة داخل المؤسسة أثناء عملية المراجعة	4.09	0.854	81.8
2.	يساهم في تعزيز كفاءات فرق المراجعة الداخلية ومهاراتها بما ينعكس إيجاباً على جودة تنفيذ مهام المراجعة الداخلية بفاعلية وكفاءة	4.06	0.763	81.2
3.	تساهم الثقافة المؤسسية والأخلاقيات والسلوكيات المهنية في تعزيز جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر	4.06	0.802	81.2
4.	تتوفر لدى المؤسسة مبادئ وسياسات وأطر عمل متكاملة تساهم في دعم المراجعة الداخلية وتحقيق أهدافها	3.97	0.717	79.4
5.	تتسم الهياكل التنظيمية للمؤسسة بالوضوح وتدعم استقلالية وفعالية نشاط المراجعة الداخلية	3.95	0.869	79.0
	المستوى العام لبُعد دور مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي	4.02	0.584	80.4

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد دور مبدأ تمكين أسلوب كلي كانت جميعها مرتفعة، وتراوحت ما بين (3.95–4.09)، وبوجه عام، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد دور مبدأ تمكين أسلوب كلي (4.02)، بانحراف معياري (0.584)، ووزن نسبي (80.4%)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى دور مبدأ تمكين أسلوب كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى أهمية دور مبدأ تمكين أسلوب كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، من خلال مراعاة مجموعة متكاملة من العوامل، تشمل الأفراد والعمليات والهياكل التنظيمية والمعلومات، بما يدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية. كما تعكس النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة لأهمية هذا المبدأ في تحقيق التكامل بين مختلف عناصر حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

جدول (11) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يؤدي إلى تقليل تضارب المصالح داخل المؤسسة، مما يعزز جودة المراجعة الداخلية	4.09	0.818	81.8
2.	يؤدي إلى تحسين دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء الإدارة التنفيذية بموضوعية	4.03	0.658	80.6

3.	وجود هيكل تنظيمي يفصل بوضوح بين الحوكمة والإدارة يساعد على تحسين الرقابة الداخلية وتقليل التعارض في الصلاحيات	4.13	0.720	82.6
4.	وضوح الأدوار بين الحوكمة والإدارة يدعم استقلالية المراجعة الداخلية	4.00	0.953	80.0
5.	يساعد على تحقيق توازن بين الرقابة والمرونة التشغيلية في المؤسسة	3.95	0.892	79.0
	المستوى العام لبُعد دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة	4.04	0.535	80.8

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة كانت جميعها مرتفعة، وتراوحت ما بين (3.95–4.13) وبوجه عام، بلغ المتوسط الحسابي لبُعد دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة (4.04)، بانحراف معياري (0.535)، ووزن نسبي (80.8%)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى أهمية مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية، من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات بوضوح، وتعزيز استقلالية الرقابة والإشراف على أنشطة تكنولوجيا المعلومات. كما يعكس ذلك إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية الفصل بين مهام الحوكمة ومهام الإدارة بما يدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد دور لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

الفرضية البديلة H1: يوجد دور لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية " عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

جدول (12) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الرئيسية	100	4.08	0.39	3	99	27.154 (*)	0.000

يتضح من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي لدور حوكمة تكنولوجيا المعلومات بلغ (4.08) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أنه يوجد دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور لمبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور لمبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (13) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور مبدأ احتياجات أصحاب المصلحة في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الأولى	100	4.17	0.54	3	99	21.765 (*)	0.000

يتضح من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي لبُعد (دور مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة) بلغ (4.17) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أنه يوجد دور لتلبية حاجات أصحاب المصلحة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور لمبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور لمبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (14) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الثانية	100	4.04	0.53	3	99	19.589 (*)	0.000

يتضح من الجدول (14) أن المتوسط الحسابي لبُعد (دور مبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها) بلغ (4.04) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أن يوجد دور لمبدأ تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد دور لمبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد دور لمبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (15) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الثالثة	100	4.14	0.49	3	99	22.907 (*)	0.000

يتضح من الجدول (15) أن المتوسط الحسابي لبُعد (دور مبدأ تطبيق إطار عمل متكامل) بلغ (4.14) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أنه يوجد دور لمبدأ تطبيق إطار عمل متكامل وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد دور لمبدأ تمكين أسلوب عمل كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد دور لمبدأ تمكين أسلوب عمل كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (16) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الرابعة	100	4.02	0.58	3	99	17.556 (*)	0.000

يتضح من الجدول (16) أن المتوسط الحسابي لبُعد (دور مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي) بلغ (4.02) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أنه يوجد دور لتمكين أسلوب عمل كلي وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد دور لمبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد دور لمبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (17) نتائج اختبار One-Sample t-test لدور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة في تحسين جودة المراجعة الداخلية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الفرعية الخامسة	100	4.04	0.53	3	99	19.417 (*)	0.000

يتضح من الجدول (17) أن المتوسط الحسابي لبُعد (دور مبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة) بلغ (4.04) مقارنة بالقيمة المحايدة (3) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، بما يدل أنه يوجد دور لمبدأ فصل الحوكمة عن الإدارة وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

النتائج وتوصيات الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى موافقة أفراد العينة على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.08)، والانحراف المعياري (0.400)، والوزن النسبي (81.6%). وتعكس هذه النتيجة إدراك أفراد العينة لأهمية مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات في دعم أعمال المراجعة الداخلية. وقد جاء مبدأ تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.17) ووزن نسبي (83.4%)، في حين جاء مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.02) ووزن نسبي (80.4%)، مع بقاءه ضمن المستوى المرتفع. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية مراعاة احتياجات الأطراف المعنية وتعزيز التكامل بين العمليات والموارد التقنية والرقابية.

كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود دلالة إحصائية لارتفاع متوسطات استجابات أفراد العينة بشأن دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومبادئها الخمسة في تحسين جودة المراجعة الداخلية، مقارنة بالقيمة المحايدة (3)، عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وتشير هذه النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الدور المتوقع لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في دعم الرقابة على نظم المعلومات، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة إجراءات المراجعة الداخلية. ولا تعني هذه النتيجة، في حد ذاتها، إثبات تأثير فعلي ناتج عن تطبيق الإطار، نظرًا إلى أن الدراسة تقيس وجهات النظر بشأن دوره، وليس نتائج تطبيقه الفعلي.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة العبيدي (2019)، التي أشارت إلى أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية الأردنية، كما تتفق مع دراسة Wu et al. (2024)، التي أبرزت أهمية المعرفة التقنية للمراجعين والتنسيق بين وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وفاعلية الضوابط العامة لنظم المعلومات. كذلك تتسق مع نتائج التميمي (2021) بشأن أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في دعم كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية، ومع دراسة وهدان وآخرون (2024) التي تناولت دور الحوكمة التقنية والبيانات الضخمة في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية. وتدعم هذه النتائج مجتمعة أهمية الحوكمة التقنية بوصفها أحد المداخل التي يمكن أن تسهم في تطوير البيئة الرقابية وتحسين أداء المراجعين الداخليين.

وفي البيئة الليبية، تتفق نتائج الدراسة مع ما تناولته دراسة Boumedien and Ikryim (2024) بشأن أهمية الحوكمة في دعم إدارة المراجعة الداخلية، ولا سيما في جوانب التخطيط والاستقلالية والكفاءة. كما تتسق مع دراسة Alsaleem and Husin (2024) التي أبرزت أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في

تنظيم الموارد التقنية وإدارة مخاطر المراجعة، ومع دراسة Thiéry et al. (2023) التي أكدت أهمية الحوكمة والكفاءة المهنية والتواصل في تحسين جودة المراجعة الداخلية. وعلى الرغم من اختلاف البيئات التطبيقية والمتغيرات المدروسة، فإن هذه الدراسات تدعم الاتجاه العام لنتائج الدراسة الحالية بشأن أهمية الاهتمام بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وتطوير القدرات المهنية للمراجعين الداخليين.

وبناءً على ذلك، تبرز أهمية دراسة إمكانية تبني إطار COBIT في المصارف التجارية الليبية، مع تطوير المهارات التقنية للمراجعين الداخليين، وتعزيز التنسيق بين إدارات المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بتكامل العمليات والموارد الرقابية. كما يستدعي حصول مبدأ تمكين أسلوب عمل كلي على أدنى متوسط نسبي الاهتمام بتعزيز التكامل المؤسسي بين مختلف العمليات والإدارات. وتسهم الدراسة الحالية بذلك في توضيح تصورات العاملين بالمصارف التجارية الليبية بشأن الدور المتوقع لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المراجعة الداخلية، وتوفير أساس يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية التي تتناول التطبيق الفعلي للإطار ونتائج.

في ضوء نتائج الدراسة التي أظهرت ارتفاع مستوى موافقة أفراد العينة على الدور المتوقع لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبني إطار COBIT: توصي الدراسة المصارف التجارية الليبية بدراسة إمكانية تبني إطار COBIT وتطبيق مبادئه تدريجياً بما يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي واحتياجاته الرقابية.
2. تطوير الكفاءات المهنية والتقنية: ضرورة تأهيل المراجعين الداخليين وتدريبهم على حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر التقنية وأمن المعلومات، بما يعزز استعدادهم للتعامل مع متطلبات المراجعة في البيئة الرقمية.
3. تعزيز تلبية احتياجات أصحاب المصلحة: الاهتمام بمواءمة أنشطة تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات الإدارات المصرفية والمراجعين الداخليين والجهات الرقابية، بما يدعم كفاءة الإجراءات الرقابية وجودة المعلومات.
4. تعزيز التكامل بين الإدارات والعمليات: العمل على تحسين التنسيق بين إدارتي المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وبقية الإدارات، وتطوير آليات تبادل المعلومات وتكامل العمليات، مع المحافظة على استقلالية المراجعة الداخلية.
5. تطوير الرقابة وإدارة المخاطر التقنية: الاهتمام بتقييم المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات بصورة دورية، ووضع ضوابط مناسبة للحد منها، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها.
6. جراء دراسات تطبيقية مستقبلية: تشجيع إجراء دراسات ميدانية لاحقة لقياس أثر التطبيق الفعلي لإطار COBIT في جودة المراجعة الداخلية بالمصارف الليبية، ومقارنة النتائج قبل التطبيق وبعده متى توافرت البيانات المناسبة.

المراجع العربية:

- [1] أبو جبل، نجوى محمود أحمد. (2016). "جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية". مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2)، 57-115.
- [2] أبو عسكري، أية رمضان سيد؛ أبو جبل، نجوى محمود أحمد؛ صابر، محمد محمود أحمد؛ أبوالبزيد عيسى، هدى حميم. (2025). أثر العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية على تحسين جودة المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية". مجلة البحوث المحاسبية، 12، (3)، 170-216.
- [3] احمد، محمد عزام عبد المجيد. (2021). جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 22، (3)، 663-741.
- [4] الأبياري، هشام فاروق. (2013). مدى إدراك مراقبي الحسابات لموضوعية المراجعة الداخلية ودرجة الاعتماد عليها في مراجعة القوائم المالية. مجلة التجارة والتمويل بجامعة طنطا، 1، (3)، 1-71.

- [5] البلقاسي، منال صبحي. (2018). أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر نظم المعلومات الإلكترونية: دراسة ميدانية على المعاهد العالية الخاصة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، 42 (1)، 118-78.
- [6] التميمي، ظاهر. (2021). أثر حوكمة تقنية المعلومات في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة كربلاء.
- [7] الجعفري، ربيع نجم الدين. (2022). دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تعزيز جودة المراجعة الداخلية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة الليبية. مجلة الأصالة، كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية، 2(6)، 472-503.
- [8] الحربي، فواز؛ موكلي، حسن عبده. (2012). معايير أمن المعلومات. متاح على: <http://coeia.edu/images/stories/pdfs/information-security-standards>
- [9] حمودي، جنان علي. (2016). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات (نموذج مقترح). مجلة التقني، 19(1)، 92-61.
- [10] خلف، علاء نوري؛ حسين، وسام نعمة. (2019). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار COBIT في تعزيز جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 15(48)، 22-40.
- [11] رمضان، ربيعة محمد. (2016). الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الداخلية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20 (3)، 865-890.
- [12] الزيني، ياسمين عماد الدين محمد. (2020). العمليات الملائمة لاستخدام إطار COBIT 5 في مجال المراجعة الداخلية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 21 (1)، 1-42.
- [13] شهاب، محمد أحمد حسين. (2017). "أثر درجة تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الأداء التشغيلي للشركات": دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية والإدارية، 1(12)، 123-150.
- [14] صالح، سمير أبو الفتوح؛ الفقي، مصطفى إبراهيم؛ داود، ميريث علاء الدين حسني. (2024). أثر استخدام تقنية حوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الناشئة. مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، 3(10)، 1031-1080.
- [15] عبد الهادي، صالح محمد. (2021). تقييم كفاءة المراجع الداخلي في حماية النظم المحاسبية الإلكترونية "دراسة تطبيقية على المصارف. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 8(1)، 10-31.
- [16] العبيدي، سيف خالد عبد المجيد؛ بني أحمد، عودة أحمد سليمان. (2019). أثر حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار COBIT 5 على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- [17] العبيدي، أحمد جاسم حمودي. (2019). التكامل بين إطار حوكمة تقنية المعلومات COBIT وإطار الرقابة الداخلية التكاملي المحدث ودوره في تعزيز مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
- [18] العتيبي، محمود. (2014). "تقييم مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبت". مجلة دراسات العلوم الإدارية، 41(1)، 92-109.
- [19] عجيلة، محمد؛ وزقيب، خيرة. (2017). متطلبات جودة خدمات التدقيق الداخلي: رؤيا شاملة. المحلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 2(2)، 61-73.
- [20] عزام، وليد حمدان؛ دحام، جمال نوري؛ هندي، وليد خالد. (2023). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT في تعزيز ثقة المستثمرين بالقوى المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة الريادة للمال والأعمال، 4 (4)، 137-153.
- [21] عمار، أحمد الشريف. (2023). تأثير محددات جودة المراجعة الداخلية على درجة اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية. مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، 9(18)، 127-158.
- [22] عوض، أمال محمد. (2008). "دور آليات الضوابط في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الإلكترونية للمنشآت". مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 1(1)، 183-243.
- [23] عيسى، سمير كامل محمد. (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 45 (1)، 1-47.
- [24] قوي، بوحنية. (2010). الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- [25] محبوب، هاجر؛ مقدم، خالد. (2021). متطلبات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لنموذج COBIT: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر - وكالة ورقلة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 5 (1)، 378-361.
- [26] محمد، مهدي النور جمعة، والبشير، إبراهيم فضل المولى، وعلي، زهير أحمد. (2025). أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6 (10)، 684-660.
- [27] مخلوف، عبد السلام محمد. (2022). حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر المعاملات الإلكترونية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة السلطان زين العابدين (ماليزيا)، 5 (1)، 309-299.
- [28] مهدي، عمر توفيق، حسين، مصطفى خضير، ونوري، رؤى باسل. (2025). دور أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التدقيق الداخلي الإلكتروني: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 3 (124)، 202-185.
- [29] وهدان، محمد؛ سعادة، طارق؛ كشك، إيمان. (2021). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في فعالية الرقابة الداخلية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، 41 (2)، 142-113.
- [30] وهدان، محمد علي؛ الجندي، خالد محمد محمد؛ شاهين، محمود علي محمود. (2024). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بيئة البيانات الضخمة على فعالية المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 16 (3)، 1103-1065.
- المراجع الأجنبية:
- [31] Ahmad, H. M., & Al-Shayeb, A.-S. (2025). The impact of cybersecurity assurance on the quality of internal audit at the financial technology companies in Jordan: The moderating role of COBIT 2019. *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, 22(2), 116-132.
- [32] Alsaleem, E. A., & Husin, N. M. (2023). The impact of information technology governance under COBIT-5 framework on reducing the audit risk in Jordanian companies. *International Journal of Professional Business Review*, 8(2), 1-24.
- [33] Al-Tayan, R., Khatatbeh, I. N., Daradkah, D., Shehadeh, M., & Alzawahreh, H. (2026). Does COBIT framework adoption influence banks' financial stability? Evidence from an emerging country. *Risks*, 14(6), 1-20.
- [34] Alzeban, A., Al-Hajaya, K., Sawan, N., Chammaa, H., & Foster, S. (2026). The quality of cybersecurity audits: Do synergies among the chief audit executive, IT governance and internal audit functions matter? *Managerial Auditing Journal*, 41(2), 322-349.
- [35] Boumedien, E., & Ikryim, A. A. O. (2024). The impact of governance on internal audit management in Libyan commercial banks: An analytical study. *Acta Scientiae*, 7(1), 665-686.
- [36] De Haes, S., & Van Grembergen, W. (2009). An exploratory study into IT governance implementations and its impact on business/IT alignment. *Information Systems Management*, 26(2), 123-137.
- [37] Hussein, K. S. (2025). The effect of IT governance on internal audit quality. *International Journal of Applied Research and Sustainable Sciences*, 2(12), 1017-1038.
- [38] Information Systems Audit and Control Association (ISACA). (2009). COBIT 4.1: Control Objectives for Information and Related Technology. Information Systems Audit and Control Association.
- [39] Information Systems Audit and Control Association (ISACA). (2012). COBIT 5: Business Framework for the Governance and Management of Enterprise IT. Rolling Meadows, IL: ISACA.
- [40] Information Systems Audit and Control Association (ISACA). (2019). COBIT 2019 framework: Introduction and methodology. ISACA.
- [41] Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607-610.

- [42] Slimani, K., & Negaz, A. (2024). Assessing IT governance through internal audit to enhance internal control processes. *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies*, 8(2), 523–546.
- [43] Thiéry, S., Lhuillery, S., & Tellechea, M. (2023). How can governance, human capital, and communication practices enhance internal audit quality? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 52, 1-20/.
- [44] The Institute of Internal Auditors (IIA). (2024). Global Internal Audit Standards.
- [45] Wilkin, C., & Chenhall, R. (2010). A review of IT governance: A taxonomy to inform accounting information systems. *Journal of Information Systems*, 24(2), 107-146.
- [46] Weill, P., & Ross, J. W. (2004). IT governance on one page. MIT Sloan CIS Research Working Paper No. 349. Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA.
- [47] Wu, T.-H., Huang, S.-Y., Chiu, A.-A., & Yen, D. C. (2024). IT governance and IT controls: Analysis from an internal auditing perspective. *International Journal of Accounting Information Systems*, 52, ISSN 1467- 0895.

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.